تطوير المناهج فى عصر العولمة

مفهوم العولمة:

فكرة العولمة ليست وليدة اليوم أو الأمس، ولكنها ظاهرة قديمة قدم الإنسان على سطح الأرض، فقد جاء فى العهد الجديد أن السيد المسيح عليه السلام أمر الحواريين بأن ينقلوا رسالته إلى الأمم الأخرى، ولما جاء الاسلام أمر الله سبحانه وتعالى سيدنا محمد ﷺ أن ينقل رسالته إلى كل مكان، وباستقراء التاريخ نجد أن المملكة الآشورية آمنت بالعولمة وكذلك الإمبراطورية الفارسية وإمبراطورية الإسكندر الأكبر والإمبراطورية الرومانية، ولعلنا نذكر ما قام به المغول على أيدى جنكيزخان وكذلك هتلر من أجل فرض فكرة العالمية وإن لم يكونوا هؤلاء جميعاً مدركين للمعنى المعاصر لهذه الفكرة.

ومن الملاحظ أن الكثيرين يخلطون بين مصطلحين، الأول هو العالمية والثانى هو العولمة، فالعالمية هى رؤية وأمل وتطلع إلى نقل الخاص إلى المستوى العالمى، كأن نقول ارتقاء الفن العربى إلى مستوى العالمية أى أنه أصبح مقبولاً ومؤثراً على شعوب أخرى، أما العولمة فهى احتواء للعالم وبذلك نرى أن العالمية طموح مشروع ويجب تشجيعه لأن أخذ وعطاء، ولأنه تأثير وتأثر، ولأنه تعامل على قدم المساواة، أما العولمة فهى طموح غير مشروع لأنها تستهدف الاختراق والهيمنة ومحو الخصوصية والذاتية، ولذلك فإننا نسعى إلى العالمية وإن كنا لاينبغى أن ننعزل عن العولمة لأنها أصبحت واقعاً يفرض نفسه على كل شئ فى حياتنا، ولذلك فان جوهر المسألة يكمن فيما يمكن أن تقوم به عملية التربية من أجل العولمة التى لم يعد بمقدور أى دولة أن تعزل نفسها عنه.

ولقد أصبحت فكرة العولمة تياراً فكرياً ينشغل به تفكير الدول والحكومات

والشعوب، بل أن أصحاب النظم المعروفة فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والتكنولوچيا أصبحت لهم توجهات ورؤى جديدة نتيجة لانتشار هذا الفكر.

ويستهدف هذا الفكر اعتبار العالم كل وحدة واحدة من كافة النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية وأن العالم كله هو بيئة الانسان وفيه متسع للجميع، وعلى الرغم مما قد يبدلُ من المثالية فى مضمون هذا الفكر إلا أنه يضم العديد من المخاطر والسلبيات والمغالطات، إضافة إلى أن ذلك يتناقض مع فكرة التنوع التى ترجع إلى التميز الجغرافى وما يرتب عليه من تعددية الأنظمة الحضارية.

والواقع أن تبنى الدول التى تمتلك المعرفة والتكنولوجيا لهذا الفكر كان من أجل المزيد من الثروة والقوة والسيطرة، ومن هنا كان خوف الدول الأقل غنى وثروة من أن تدور فى فلك نظام يعد من المنظور العلمى مظهراً جديداً للرأسمالية.

وهكذا أصبحت العولمة مسألة تلف العالم كله وخاصة الدول النامية والفقيرة. وليس أمام أى دولة فرص للاختيار، ومن ثم فإن الجميع لابد أن يشاركوا فى توجيه مسار العولمة، وبالتالى فإن القول بالتصدى أو المقاومة لفكرة العولمة يعد تصوراً نظرياً يفتقد الموضوعية، ولا معنى له أمام آلة المعرفة والتكنولوجيا والرغبة الملحة فى الاختراق والسيطرة من جانب الدول المتقدمة.

وإذا كان رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع فى كل دول العالم يسعون إلى إيجاد صيغ غير تقليدية للتعامل مع هذا الفكر الوافد، فإن رجال التربية يواجهون التحدى الأكبر وهو بناء الانسان من أجل المشاركة الفاعلة وعلى قدم المساواة مع الدول الأخرى فى توجيه فكر العولمة وتطبيقاته، والحقيقة أننا لا نرفض فكرة العالمية، فالمطلوب أن تخرج إبداعاتنا من المستوى المحلى إلى المستويات العالمية، والمقصود بالإبداعات فى هذا الشأن كافة أشكال الفكر والأدب والفن وغيرها من عناصر الثقافة الوطنية، فى العولمة بكل آلياتها التى تستهدف الاختراق الثقافى وهدم القيم هو الذى يجب التصدى له والاستعداد له.

وفكرة العولمة بكل ما تحمله من تحديات من شأنها أن تؤثر فى هويتنا الثقافية الذاتية من خلال ما يتعرض له الأبناء فى مختلف المستويات التعليمية.. من فكر وسلوك وخبرات، ومن هنا فإن المؤسسة التربوية لابد أن تكون القوة الرائدة فى هذا الشأن سواء بفلسفتها أو أهدافها ومضامينها وأساليبها، ولذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو:

كيف نربى الأبناء فى ظل فكرة العولمة ؟؟

وإذا أردنا مناقشة هذا السؤال بشكل تحليلى سنجد أن :

١- حاجة إلى توحيد الفكر حتى لاتختلط المعانى والمفاهيم، ولعلنا فى حاجة إلي بيان المقصود بالهوية الثقافية والعولمة من المنظور التربوى، ذلك أن المؤسسة التربوية معنية مع مؤسسات أخرى بالحفاظ على الثقافة وتطويرها ونقلها وإثرائها وحمايتها من كل ما يمكن أن تتعرض له من عوامل التدمير أو الاختراق والسيطرة، والمقصود بالهوية الثقافية وكل ما يعبر عن السمات الخاصة بشعب ما ومايميزه عن غيره من الشعوب، وكلما كانت تلك السمات راسخة فى نفوس الشعب ساعد ذلك على الانتشار والتأثير في الثقافات الأخرى، وتصبح الثقافات الأخرى مصادر يُرجع اليها للنقل بالقدر الذى يناسب ثقافتنا ويريدها قوة وقدرة على الانتقال والتأثير، ومن ثم فإن النقل المباشر دون ضوابط من الثقافات الأخرى هو أحد السبل المباشرة للقضاء على الهوية الثقافية التراثية. ولقد تم تشكيل والهوية الثقافية عبر العصور بفعل ما وقع من أحداث وما نشأ من علاقات وتفاعلات، وما نتج عن ذلك من خبرات اكتسبها الانسان ساعدته على حماية قيمه وأخلاقياته وسلوكياته ومعاييره عبر الزمان.

أما العولمة: فهى اتجاه فكرى يستهدف ضمن ما يستهدفه تحقيق حرية التجارة وفتح الحدود والأسواق وانتقال الاستثمارات وتقلص دور الدولة وتخفيض الانفاق الحكومى والأجور والمساعدات الاجتماعية، وقد أدت العولمة إلى ظهور

مدن عالية التقنية ومنخفضة المشاعر والانسانية وشركات متعددة الجنسيات، فالجزء الأكبر مدن العالم يتجه إلى البؤس والجزء الأصفر يضم مدناً كبرى غنية، ولقد صاحب ذلك أن الدول القوية سادت العالم، وستزداد هذه السيادة قوة وضراوة فى القرن القادم، وسلاحها فى ذلك هو المعرفة التكنولوجية المتقدمة التى تؤهلها لانتاج المعرفة، ومن هنا فإن المعرفة ستكون أداة للسيطرة على الشعوب التى لاتمتلك المعرفة، وتعكس هذه الصورة الحاجة إلى الوجه الانسانى للعولمة حتى لايسود الظلم، وحتى لاتنهار الدول الضعيفة وتزداد فقراً على فقر.

وفى هذا الإطار تبدو مسئولية نظام التربية والتعليم فى إعداد الأبناء ليكونوا قوة قادرة على معايشة تيار العولمة والمشاركة فيه على قدم المساواة مع الدول الأخرى.

والمسألة هنا تعنى أننا فى حاجة إلى مواطن قادر على المشاركة وإنتاج المعرفة والتكنولوجيا واستخدامها، وتوجيه هذا الإستخدام توجيهاً علمياً صحيحاً بما يحقق التقدم للفرد والمجتمع، وبما يحافظ أيضا على الهوية الثقافية ويغذيها ويطورها بشكل مستمر.

٢- هناك كثير من التحديات التى تفرض نفسها والتى تتطلب جهداً خاصاً، وقد جاءت هذ التحديات مواكبه لظهور فكرة العولمة وستزداد خطورتها فى المستقبل.

وهذه التحديات لابد أن تتصدى لها عملية التربية:

١ ـ فقدان الوعى الكافى لدى البعض من المواطنين بسبب الأمن.

٢ ـ تصور دور البحث العلمى فى الحياة وحاجته.

٣ ـ الاهتمام بالتعريب للإنتاج العالمى، ونقل تراثنا الثقافى إلى اللغات الأخرى.

٤ ـ تدهور بعض القيم الأصيلة التى سادت ببينا لزمن طويل وخاصة القيم الدينية.

٥ ـ سوء تقدير العديد من أشكال الابداع.

٦ ـ اتساع الفجوة التكنولوجية ببينا وبين الدول المتقدمة.

٧ ـ قلة الاهتمام بدراسة الأدب منذ مرحلة الطفولة.

٨ ـ الاستعداد للتقليد الأعمى لكل ما هو غربى.

٩ ـ سيطرة الإعلام العالمى على العقول.

١٠- تواضع المستويات الثقافية لدى الكثيرين.

١١ حاجة البحث العلمى إلى التكنولوجيا المتقدمة.

١٢- اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

١٣- عدم زيادة الأرض الزراعية إلا بمقدار ٤٪ سنوياً.

١٤- سوء توزيع مصادر الطاقة.

١٥- سيادة ثقافة المعلومات فى العالم واتخاذها أداة للسيطرة.

٣- يعبر النظام التعليمى فى أى مجتمع عن ثقافته وفلسفته وآماله، ويختلف النظام التعليمى فى كل مرحلة من مراحل التاريخ تبعا لعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعد موجهات لفلسفة التعليم وأهدافه ومضامينه وأساليبه، وفى جميع الأحوال يستهدف النظام التعليمى تربية الأبناء وتعليمهم من أجل الحياة فى الحاضر والمستقبل، ومن ثم فإن أى قصور فى هذا الشأن يعد مؤشرا لقصور ما وبدرجة أو أخرى فى النظام التعليمى السائد.

والحقيقة أن تيار العولمة فرض الكثير، على نظم التربية والتعليم فى مختلف بلدان العالم وهكذا لابد أن يكون الأبناء على مستوى يؤهلهم المشاركة الحقيقية فى تيار العولمة وما يترتب عليه من تطور ونماء فى العلم والمعرفة والتكنولوچيا والإنتاج المادى والفكرى بكافة أشكاله، وبدون ذلك ليس أمامهم إلا أن يكونوا مستهلكين سلبيين لكل ما تنتجه الدول الأخرى دون أن يكون لهم أى دور إيجابى

فى هذه العملية، وبالتالى يظل التخلف مسيطراً على العقول وتظل التبعية هى جوهر حياة الشعوب.

ومن الملاحظ أن الدول التى تسمى بالدول المُعَوْلَمَ تتبنى فكراً تربوياً يستهدف الأبناء ليكونوا مفكرين مبدعين قادرين علي الإضافة إلى تراكمات العلم واثرائه، وبالتالى السيطرة على مصادر المعرفة المتطورة فى كل المجالات، ومن ثم فإن المواطن مطالب بأن تكون له بصمة خاصة به فى مسارات عملية التنمية وكل ما تحتاج من معرفة وتكنولوجيامتقدمة؛ وهذا الأمر يصعب تحقيق بدء من تربية مقصودة أو بدون مناهج دراسية تتبنى هذا الفكر وتسعى إلى ترجمته إلى واقع لدى الأبناء، بحيث يحكم هذا الواقع تفكيرهم ووجدانهم وأداءاتهم.

وتزداد خطورة هذا الأمر إذا كان العالم المتقدم يتبنى مفاهيم جديدة فى التربية والتعليم مثل التعلم من أجل التمكن والتعلم من أجل التميز. إن هذه المفاهيم تعنى أن تعليمنا يجب أن يركز على مسألة الكيف والجودة، والتى تتمثل فى نواتج تعلم تتكامل معاً فى شخصية قادرة على المشاركة الحقيقية فى تيار العولمة.

٤- إن التعليم «الموجه تقويمياً» أدى إلى فقدان مقومات عديدة للتربية والتعليم الفعال، بل إن المؤسسة التعليمية ذاتها وإعداد المعلم وتدريبه والمناهج وأساليب التدريس وتكنولوجيا التعليم والإدارة المدرسية والتوجيه الفنى سارت ولاتزال فى هذا الاتجاه، وبذلك ظلت المناهج كما هى من حيث تبنيها للفكر التقليدى والاكتفاء فى عملية تطوير المناهج بالشكل دون الجوهر.. ولذلك فإن من يدرس تلك المناهج سواء من خلال إجراء تحليلى لمضامينها أو من خلال متابعة ما يجرى فى المدارس وداخل العقول يستطيع أن يدرك حقيقة أساسية، وهى أن المناهج رغم ما حدث من تطوير فى آليات تنفيذها إلا أن هذا التطوير يعد جزئياً، وبالتالى فالحاجة لاتزال قائمة للتطوير العلمى المدرك بطبيعة الأبعاد التى توثر فى عملية التطوير ومنها تيار العولمة.

٥ ـ نستطيع من خلال استقراء واقع المناهج المدرسية أن ندرك، إن المشاركة فى تيار العولمة تعنى أن تكون لدى الأبناء القدرة على إنتاج المعرفة، وأن يكون لديهم الفكر الذى يؤهل لهذا الدور بحيث يكونوا أداة فى تكوين المجتمع القائم على التنوع والاختلاف، وهنا تكون المساهمة الحقيقية فى تيار العولمة، فنحن نريد شخصيات بعيدة عن النمطية، والسبيل إلى ذلك هو التنوع فى القدرات وأساليب التفكير مما يشكل قاعدة للتكامل، ولاشك أن ممارساتنا التربوية التعليمية السائدة الآن نحتاج إلى المزيد من العناية بالمؤسسة التربوية لتكون قادرة على تشكيل مواطنين قادرين علي المشاركة والمنافسة والتأثير والإبداع، وخاصة أننا نمتلك رصيداً ثقافياً عظيماً وقف عبر التاريخ أمام كل محاولات الغزو الثقافى، بل إن ثقافتنا كانت قادرة دائماً على الاستمرار والمساهمة فى بناء التاريخ الثقافى العالمى، ومن يدرس التاريخ يستطيع أن يرى بوضوح أنه على الرغم من اجتياح الشرق من جانب قوى استعمارية عديدة إلا أن ما جاءت به من عناصر ثقافية كان مصيره الارتداد بل والتغير، إذ أن ثقافتنا تمتلك من عناصر القوة ما يجعلها قادرة على الدفاع عن نفسها، بل واستيعاب ثقافات أخرى، ومن هنا تعلم المستعمرون كثير من الثقافة العربية على الرغم من امتلاكهم لآلة الحرب، ولكنه من حيث قوة الثقافة كانت الغلبة دائماً للثقافة العربية.

٦ ـ إننا فى معايشتنا لعصر العولمة لاينبغى أن نتخذ موقفاً مترددا، ولاينبغى أن نخشى شيئاً ونبذل قصارى جهدنا من أجل الاستعداد للدفاع عن النفس، هذا كما أننا لا نعيش فى عزلة عن العالم أو فى عزلة عن ثقافة ما سواء كانت شرقية أو غربية أو أيا كان مصدرها، كما أننا نؤمن بأهمية التفاعل الثقافى، والأخذ عن الثقافات الأخرى لكنه بالقدر الذى يثرى ثقافتنا ويدعم من عناصر قوتها ضماناً لاستمرارها وبقائها.

والحقيقة أن أى مجتمع إذا ما عزل نفسه أو عُزل عن التيارات الفكرية العالمية

بكل ما تحمله من إيجابيات وسلبيات فإن هذا يؤدى فى الغالب إلى تقوقع المجتمع فى إطار محدود لايستطيع تجاوزه، ومن ثم يكون قد حكم عليه بأن يأخذ موقف المتفرج على ما يحدث دون مشاركة حقيقية، هذا فضلا عن سعيه الدؤوب للحصول على إنتاج الآخرين الذى يؤثر فى ثقافته وبالتالى مفاهيم واتجاهات وقيم وسلوكيات أبنائه، مما يعنى سيطرة كاملة على مقدرات الشعوب.

٧- إن أى نظام تعليمى مسئول مسئولية كاملة عن إعداد مواطن قادر على أن يكون له إسهامه المباشر والمؤثر فى عملية العولمة، ولاسبيل أمام أى نظام إلا أن يطور مناهجه بحيث تكون مخرجاتها واضحة فى التكوين الشامل للأبناء، فالمناهج التقليدية كانت عاجزة - ولاتزال - عن تحليل الموقف الحالى، أى رصد الواقع الجارى على الساحة الوطنية والعربية والعالمية وكل مايموج به العالم من تيارات وصراعات وأفكار وتكنولوچيات ومفاهيم وقيم ومهارات، ولذلك لاتزال المناهج فى أغلب الأحوال مناهج مادة أى مناهج تضع المادة العلمية فى مكانة متقدمة مع التضحية بأشياء أخرى كثيرة، فالمتعلم له حاجات وكذلك المجتمع، وهناك أيضا اتجاهات عالمية وتطورات علمية، ومع ذلك تبقى المعلومات فى مكانتها، أما أن تكون المعلومات وسيلة لبناء الفكر والشخصية فإننا نعتقد أن هذا هو ما تحتاجه المناهج العربية لإعداد مواطن يصلح لأن يكون مشاركاً وله بصماته فى تيار الحياة التى أصبحت موجهة تماماً بتيار العولمة.

٨- إن نظمنا التعليمية لابد أن تكون قادرة على إعداد أجيال قادرة على إنتاج المعرفة والتكنولوچيا المتقدمة، فالدول المتقدمة لم تقطع شوطاً بعيداً فى طريق التقدم إلا من خلال أبنائها الذين استطاعوا أن يضيفوا إلى المعرفة تراكمات جيل بعد جيل، وهم أيضاً الذين صنعوا التكنولوچيا وأدخلوا عليها كل ما ظهر من تطوير، إنها عقول البشر وما أتيح لهم من إمكانات، ومن هنا نقول أن إمتلاك المعرفة المتقدمة والتكنولوچيا المتطورة أصبح سلاحاً وقوة هائلة تضع الدول

المتقدمة فى موقع الصدارة والتحكم والاستيعاب السياسى والإقتصادى والثقافى، ولذلك فإن الدول التى لاتمتلك المعرفة والتكنولوچيا المتقدمة ليس أمامها إلا أن تدور فى فلك دولة أو دول تمتلك هذه القوة أى قوة المعرفة والتكنولوچيا.

وقد ارتبط بهذا أن الدول النامية والساعية إلى التقدم تشير فى سياساتها وخططها فى التنمية وفق ماتجود به الدول المتقدمة من معرفة وتكنولوچيا، وهكذا تكون مقدراتها وإرادتها قد انتزعت منها إنتزاعاً، وبالتالى فقدت قدرتها على اتخاذ أى قرار دون أن يرجع إلى القوة التى تمتلك وسلاح المعرفة والتكنولوچيا، ومن هنا نقول أن مناهجنا يجب أن تكون أداة حقيقية لمساعدة الأبناء ليكونوا قادرة على إنتاج المعرفة والتكنولوچيا وتطويرهما باستمرار.

٩- إن قوة الثقافة العربية تكمن فى قوة العقيدة فى العقول والوجدان، وقدرتها على التأثير فى المواطن العربى إلى حد ضبط السلوك وتوجيهه بما يتفق مع تاريخنا وحاضرنا ومايحتويه من مكونات ثقافية نرجو لها أن تستمر وتبقى موجهة لحياتنا وحياة الأجيال المقبلة.

ومن هنا فان ماتواجهه ثقافتنا من الهجمات الشرسة فى ظل العولمة إنما يستهدف النيل من العقيدة، أى تقويض أركانها وتدميرها فى عقول ونفوس الشباب وتوجيههم ليكونوا أكثر ولاءً وأكثر انتماءً لثقافات دول أخرى.

ومن دلائل ذلك مانلاحظه من حرص الكثير من الشباب على التحدث بلغة أجنبية، والادعاء أو الاعتذار بأنه لايتقن اللغة العربية، والحقيقة أنه لايتقن اللغة الأجنبية ولا حتى اللغة العربية، هذا فضلاً عن تبنى الكثير من المفاهيم الخاطئة والتى لاتتفق مع عقيدتنا، والاستماع إلى الموسيقى الغربية وغناء بعض الأغانى التى ترتبط بثقافات أخرى، وهؤلاء لايتصورون أن هذا هو الذى يجعل منهم مسايرين للعصر ومواكبين لأحدث الاتجاهات، وهنا تضرب الثقافة العربية فى الصميم من أبنائها بما فى ذلك العقيدة ذاتها.

إن مناهجنا لابد أن تكون قادرة على إثراء ودعم العقيدة وتقويتها دائماً، وهذا الأمر ليس قاصراً على مادة دون أخرى. فقد يقول البعض إن مناهجنا فى جميع المراحل والمستويات تضم مناهج فى الدين الإسلامى والدين المسيحى وأن هذا الأمر كفيل بتجاوز هذه المشكلة وتقوية العقيدة، بينما الواقع يشير إلى أن الاتجاه نحو اللفظية فى تنفيذ هذه المناهج مثلها فى ذلك معظم المناهج الأخرى يؤدى عادةإلى معرفة أجزاء متناثرة فى مجال العقيدة، أما أن يصل الأمر إلى العقل والوجدان والسلوك فهو قلما يتم تحقيق، وإذا ما تم تحقيقه يكون ذلك فى أغلب الأحوال عن طريق الصدفة وليس من خلال، الاتجاه نحو التخطيط والتطوير العلمى للمناهج المدرسية.

١٠- إن ثقافتنا العربية لابد أن تعود إلى ما كانت عليه فى عهود سابقة من قوة وازدهار، بحيث تستطيع أن تبقى وأن تتطور وتؤثر فى الثقافات الأخرى، والحقيقة أن التاريخ لم يعرف ثقافة كتب لها الإنتشار والتأثير فى الثقافات الأخرى دون أن تكون قد امتلكت عناصر قوة، وإذا استعرضنا الثقافة العربية فى أصولها سنجد أنها كانت تمتلك القيادة والريادة، بل إن الغزاة الذين أتوا إلى بلادنا وهم يحملون معهم ثقافتهم تأثروا بثقافتنا بدرجات وأشكال عديدة.

والحقيقة أن عودة ثقافتنا إلى ما كانت عليه من قوة وازدهار فى الماضى لايمكن أن نصل إليه كهدف استراتيجى إلا من خلال الأبناء، فالأبناء لابد أن يدرسوا مناهج وأن يعيشوا مناخاً يدعم عناصر ثقافتنا دائماً ويبعث فيهم حب الوطن والولاء له والعطاء له بغير حدود حتى تعود ثقافتنا إلى أمجادها فى العصور الماضية، وهذا يتطلب أن يعى خبراء المناهج طبيعة فكر العولمة وآلياته وكيف أنه يستهدف العمل على إضعاف ثقافتنا، وسبيلها فى ذلك تلك المصادر العديدة من المعرفة والأقمار الصناعية وتعددية القنوات التلفزيونية والإذاعية والتى دخلت كل بيت والتى تفرض نفسها على البشر فى العالم كله.

إن الثقافة الهزيلة ستنهار بلاشك أمام أول هجوم ثقافى من الخارج، أما إذا كانت عملية التربية قد استطاعت أن تعد الأبناء لتلقى مثل هذا الهجوم كان ذلك بداية الطريق الصحيح للارتقاء بمكانة ثقافتنا.

١١- إن القيم الدينية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية هى الاطار الذى ينبغى أن يتحرك فيه المواطن فكراً وسلوكاً، وإذا أصبحت تلك القيم أساس العملية التربوية ساعد ذلك فى إنجاز الأهداف المرغوب فيها فى إطار فكر العولمة.

والمقصود بذلك هو أن مناهجنا ليست فى حاجة إلى المزيد من الموضوعات النظرية، وأن الأبناء لايحتاجون إلى من يلقى بالمعارف فى عقولهم، ولكنهم فى حاجة إلى المعايشة والتفاعل، ويقصد بالمعايشة والتفاعل أن تتاح للمتعلم فرص الخروج إلى الحياة العامة أو إدخال عناصر بشرية من البيئة إلى داخل جدران المدرسة للمناقشة والحوار حتى يصل الأبناء إلى مفاهيم وقيم واضحة عن هذه الأمور، وبالتالى يكونون أكثر قدرة على المشاركة فى صنع القرارات عندما يصلون إلى المرحلة العمرية المناسبة.

إن هذا الأمر يعنى أيضاً أن تكون المدرسة وكافة مؤسسات المجتمع بما فى ذلك وسائط الثقافة وسائل وعناصر تشكل المناخ المناسب لبناء شخصية الفرد فى الإطار الذى يجعل منه عضواً فى مجتمع، وأن يكون لهذا العضو القدرة على ترك بصمة أو بصمات فى حياة المجتمع وفى ظل تيار العولمة الذى أصبح يوجه معظم حياة البشر.

١٢- يحتاج الإعداد للمواطنة إلى ترابط عضوى قوى بين المواطن والوطن، وهذا الترابط لابد أن يكون بين العقل والوجدان بدرجة أن تجعل الفرد متوحداً مع الأرض بكل إيجابياتها وسلبياتها، وهذا يعنى أن التوحد بين المواطن والوطن هو السبيل لحماية الفرد والمجتمع من كل الأفكار والاتجاهات الغربية والمغرضة والتى تستهدف فى جوهرها الاحتواء الثقافى.

ولقد لوحظ أن هناك من الخريجين من يدفعهم تفكيرهم إلى التخطيط للسفر إلى الخارج والالتحاق بأى عمل حتى ولو لم يكن مؤهلاً له وحتى إذا كان هذا العمل ينال من كرامته وأصوله العربية. فى هذه الحالة نقول أن المواطن الذى عاش على أرضه العربية لسنوات طويلة، هو ذاته المواطن الذى لم يبخل عليه وطنه بأى شىء، ومع ذلك فان أول مايفكر فيه هو المغادرة... إلى أين؟؟ إلى أى مكان.. هل وصلت العزلة أو الفجوة بين المواطن والوطن إلى درجة أن المواطن لايشعر بالانتماء إلى أرض، وأن هذه الأرض لها حق لديه، وأنه هو ذاته أداة التطوير والتحديث للوطن؟؟ إن مناهجنا الدراسية لابد أن يكون لها موقف إزاء التأصيل لهذه العلاقة، وهناك أمثلة عديدة فى مناهج بلدان متقدمة، هناك بعض المناهج التى تضع قيمة الانتماء فى مقدمة أهدافها التربوية، وهذا هو الذى يقيم الصلة القوية بين المواطن والوطن، والذى يجعل المواطن على استعداد للتضحية بكل شىء من أجل الوطن، وعندئذ تستطيع عملية التربية أن تستكمل الإعداد للفرد فى سبيل التقدم ومعايشة عصر العولمة بكل مافيه من تحديات ومشكلات وصراعات.

١٣- أن المنهج العلمى هو سبيل الحياة المعاصرة، بمعنى أن كل مايواجهه الإنسان اليوم من مشكلات يتم التعامل معه من خلال المنهج العلمى فى التفكير وآلياته، ومن هنا فان الدول المتقدمة التى قطعت شوطاً بعيداً فى الاعتماد على هذا المنهج فى حياتها وعلاج مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهذه الدول من خلال اعتمادها على المنهج العلمى استطاعت أن تقود وتتحكم وتسيطر على المعرفة بكافة أشكالها، وكذلك استطاعت أن تضع التكنولوچيا الحديثة، وانتقلت من مستوى تقدم ما إلى عدة مستويات تالية للتقدم، وبالتالى كان المنهج العلمى هو سبيله للحياة ومواكبة العصر بل وتوجيه السياسات فى مختلف المجالات.

وقد استطاعت هذه الدول أيضاً أن تبنى قوى وتكتلات سياسية واقتصادية لها القدرة على السيطرة وتوجيه السياسات الدولية والخطط الاقتصادية لصالحها.

١٤- إن التمسك بالأصالة يعد مطلباً حيوياً وجديراً بالاهتمام فى مناهجنا الدراسية بل وفى كافة النظم والسياسات التربوية فى مختلف بلدان الوطن العربى، ذلك أن الأصالة تعنى تواصل الأجيال، فالأجداد بحكمتهم وخبراتهم وضعو الأصول والقواعد الثابتة والتى بنيت عليها الحضارة العربية، ومع ذلك فان الأمر المرتبط بهذه الفكرة هو أن التمسك بالأصالة لايعنى على الإطلاق رفض المعاصرة، ولكن يعنى أن مناهجنا لابد لها من المزج أو التكامل بين كل ماهو أصيل ونود الإبقاء عليه مع كل ماهو معاصر من المعرفة والتكنولوچيا، ولاشك أن هذا يساعد على إثراء كل ماهو أصيل من تلك الروافد الأخرى.

وهذا يعنى من المنظور التربوى أن المواطن لابنبغى أن يكون متعصباً بل لابد أن يكون مرناً فى تفكيره فينظر إلى الأمور نظرة موضوعية، ويبحث ويحلل كل مايراه أو يسمع عنه فى إطار المعاصرة ويحاول أن يصل إلى كل مايرتبط بواقعنا ويغذيه ويقويه وأن يتحاشى كل من شأنه إضعاف كل أصيل نرجو له البقاء والقوة والتأثير فى الصغار والكبار على السواء.

وبناء على ذلك فإن الدور التربوى الفعال فى ظل العولمة يتطلب العديد من الضوابط، والتى تفرض نفسها على خبراء المناهج سواء فى مرحلة بناء مناهج جديدة أو تطوير مناهج قائمة وهذه الضوابط هى :

أولاً - الحاجة إلى فكر تربوى واضح ومحدد:

لقد فرض تيار العولمة نفسه على كل دول العالم، ولم يعد فى مقدور أى دولة أن تعيش فى عزلة عن هذا التيار بحجة أنها تحمى نفسها من هذا التيار الجارف للغة والتاريخ والعقيدة وكل الجوانب الثقافية الأخرى، ولذلك نجد أن كل دولة

تساير العولمة فكراً وسلوكاً تستهدف بناء الإنسان القادر على ممارسة أدوار عديدة فى ظل هذا الاتجاه، ومن هنا بدأت المؤسسة التربوية فى ترجمة هذا التيار بكل مايحمله من أفكار ومفاهيم واتجاهات وقيم إلى ممارسات يومية، وبالتالى أصبح لها فكرها وسياساتها التربوية لإعداد أجيال قادرة على الحياة والتأثير والعطاء.

والحقيقية أن هذا التيار لم يقف عن المستوى النظرى أو الفلسفى ولكنه وجد دائماً الفرص الحقيقية التى تؤهل الفرد لإكتساب المفاهيم والاتجاهات والقيم والمهارات الأساسية اللازمة للتعامل فى عصر العولمة، ومن هنا يبدو أن كل دولة فى حاجة إلى سياسة تربوية تعليمية مواكبة لهذا العصر، وهذه السياسة التربوية التعليمية لاينبغى أن تكون مشدودة إلى الماضى ولكنها لابد أن تعبر عن الواقع وكذلك مايمكن التنبؤ به فى المستقبل، ومن ثم فان هذه السياسة لابد أن تأخذ فى اعتبارها مايلى:

* إن هويتنا الثقافية هى التى تميزنا عن غيرنا، ولذلك فمن الواجب أن نحرص على عوامل قوتها وانتشارها دون أن نغفل إيجابيات الثقافات الأخرى.

* إن الواقع هو حصيلة لرصيد عظيم من الخبرات المتراكمة عبر العصور، ومن ثم التخلى عن هذا الرصيد أو جزء منه يعد بداية لتحلل قيمة الانتماء واقتلاع الجذور الضاربة فى أرض الوطن منذ زمن بعيد.

* ضرورة تبنى رؤى إستراتيجية خاصة بنا لكيفية إعداد الأبناء للمستقبل فى ظل تحديات ومشكلات العصر القادم، الأمر الذى يعنى عدم ترك هذا الأمر للعفو بة أو الارتجال.

* أن معايشة عصر العولمة يحتاج إلى مواطن يمتلك من المفاهيم والقيم والمهارات ومايؤهله لذلك، وأن اللفظية السائدة فى المناهج يصعب أن تكون سبيلنا إلى تحقيق ذلك.

* إن قوة العقيدة يعد أمراً جوهرياً يجب أن يتبناه أى فكر تربوى حتى يكون موجهاً أساسياً من موجهات تخطيط المناهج وتطويرها.

ولعل هذه الأمور تشير إلى أن سياستنا التعليمية وإن كانت تعبر عن تيارات وقوى معاصرة، فهى من المؤكد فى حاجة إلى مراجعة وتطوير مع مرور الزمن، وإذا كانت السياسة التعليمية تعنى بوضع الأطر العامة التى تعد موجهات للعمل فى كافة المراحل، فان هذه السياسة لابد أن تكون قادرة على الاستجابة لكل مايجرى على الساحة العالمية من الممارسات والأستفادة منها بالقدر الذى يتفق مع واقعنا وإمكاناتنا ورؤيتنا لمستقبلنا.

ثانيا: الحاجة إلى نقل الفكر التربوى من مستوى الفكر إلى مستوى التطبيق والممارسة:

إجراءات أساسية فى العملية التربوية لتمثيل فكرة العولمة:

فى إطار فكرة العولمة الواجب تمثيلها فى فكرنا التربوى لابد من إجراءات أساسية فى جوانب العملية التربوية، ويتضح ذلك فيما يلى :

١- أهداف العملية التربوية التعليمية:

هناك حاجة إلى إجراء دراسة علمية بهدف التحليل العلمى للفكر السائد من أجل تحديد الأهداف العامة ثم الأهداف النوعية الخاصة بكل مرحلة وبكل صف دراسى، وهذا الأمر يحتاج إلى رصد الخبرات السابقة وتحليل الواقع ودراسة الاتجاهات العالمية، وبقدر وضوح الفكر التربوى وقابليته للتطبيق بقدر مايكون أمر تحديد أهداف العملية التربوية ميسراً.

٢- المبنى المدرسى:

إن المبنى المدرسى هو مبنى للتربية والتعليم، ومن ثم فلابد من توافر إمكانات خاصة تجعله مؤهلاً لذلك، فالمسألة ليست مجرد مبنى أى مبنى ولكنه مبنى له

مواصفات معينة، ولابد أن تنطبق عليه معايير علمية ثابتة ومستقرة، إذ أن المبنى المدرسى من المفترض أن تكون له وظائف محددة، وأن كل جزء منه له وظيفة متكاملة مع وظائف الأجزاء الأخرى، وبالتالى فان هذا التكامل يؤدى إلى نجاح المبنى المدرسى كله.

٣- المعلم :

إن المعلم على الرغم من كل التطور الجارى فى التكنولوچيا واستخدامها سيظل العامل الحاكم والمؤثر فى مدى كفاءة العملية التعليمية والتربوية، ويتضح ذلك من التوجهات العالمية التى خصت المعلم بأدوار جديدة غير مألوفة فى فكرنا التربوى، فهو باحث ميدانى ومبادىء بالتجريب ومفكر ومبدع ورائد اجتماعى وهو أيضاً ميسراً ومرشداً للتعلم.

٤- المناهج :

تحتاج المناهج إلى التقويم والتطوير المستمرين، وذلك وفق النموذج الحلقى، بمعنى أن التطوير لايقوم الأبناء على نتائج عملية التقويم الشاملة فى بيئات متعددة وثقافات متنوعة، حتى تكون نتائج التقويم على درجة عالية من الصدق والموضوعية، وهنا تكون بداية إصدار القرارات العلمية بشأن مايجب أن يقع عليه فعل التطوير.

٥- التدريس :

إن التدريس الجيد هو الذى يتخذ من المعرفة وسيلة لتخطيط مواقف الخبرة، وبالتالى فإن المعلم فى أثناء تنفيذ المنهج وشخصيته ومظهره وكفاياته وتفاعلاته واتجاهاته نحو المهنة ونحو الأبناء وأساليب التكنولوچيا تعد من مقومات عملية التدريس الناجحة، ومن هنا فإن التدريس الجيد فى إطار الإعداد التحديات المستقبل يحتاج إلى :

- الاعتماد فى مواقف التدريس على المشاركة بين المعلم والمتعلم.
- توفير المناخ الصفى الصحى القائم على الاحترام وتقدير المشاعر وتقبل الأفكار.
- اعتبار الكتاب المدرسى أحد مصادر التعلم التى يجب الرجوع إليها.
- التركيز على تعددية مصادر المعرفة التى يجب التعامل معها من أجل المزيد من التعليم.
- تقدير واحترام آراء التلاميذ والاعتماد عليها لتكون بدايات لإثراء التفكير.
- التحدث بإيجاز ووضوح والاستماع الواعى.
- التركيز على تعددية مسارات التفكير تشجيعاً للإبداع.
- الاهتمام بمسألة التعلم الذاتى بكل مايشمله من اتجاهات ومهارات.
- اعتبار عملية التقويم الذاتى عملية تستهدف تدريب الفرد على مواجهة النفس وتعديل مسارات الفكر والسلوك.
- اعتبار التكنولوچيا الحديثة واستخدامها فى التدريس أساليب إثرائية ولايمكن الاستغناء بها عن المعلم.
- تبنى كل معلم لنظرية أو فكر حاكم فى عملية التدريس، وبصدد هذا الفكر الخبرة والتعليم المستمر.
- تعددية أساليب التدريس بالقدر الذى يتناسب مع قدرات الأبناء وثقافاتهم والتباين البيئى بينهم.

٦- النشاط المدرسى :

يمثل النشاط المدرسى مكانة مميزة فى الفكر التربوى المعاصر، وهو يستهدف إثراء مواقف التدريس وإضفاء البعد الواقعى والوظيفى على المادة الدراسية.

والمؤسسة التربوية فى وضعها الحالى لاتولى هذا الأمر الاهتمام الكافى، بل ويمكن القول أن المبانى المدرسية التقليدية احتلت معظم المساحات المخصصة

للنشاط المدرسى، ومن هنا فلامجال لممارسة أى نوع من أنواع النشاط المدرسى التى تحتاج مساحات مناسبة، وينطبق هذا الأمر على المعامل والمكتبات والورش وجماعات النشاط والملاعب، هذا فضلا عن أن التوجه التقويمى للعملية التعليمية جعل ممارسة الأنشطة المدرسية أمراً مستحيلاً وهامشياً فى نفس الوقت.

٧- تكنولوجيا التعليم :

اتجهت معظم النظم التربوية إلى استخدام مختلف أشكال التكنولوجيا فى التعليم، وذلك من أجل مستوى أفضل للخبرات اليومية المدرسية، ومع ذلك فهناك من الدول التى لاتمتلك التكنولوجيا المناسبة.

ويشير الواقع إلى أن التطور التكنولوچى يسير بسرعة لم نعهده من قبل، الأمر الذى يعكس اتجاهاً نحو المزيد من التطوير الكيفى وزيادة مستوى فعالية المنهج، ومع التوسع فى استخدام أشكال التكنولوچيا لابد من تعليم الأبناء كيفية التعامل معها والاستفادة منها فى تطوير الذات والحصول على مستوى مناسب من الثقافة، وكذا مساعدتهم على التفكير التكنولوچى.

٨- عملية التقويم:

هناك علاقة وثيقة بين أهداف المنهج وعملية التقويم، بل وهناك علاقة بين أهداف أى عمل وتقويمه، وبالتالى فإن الاقتصار على تقويم ماتم تحصيله من المعارف المنهجية لايعد كافياً فى هذه الحياة المعاصرة بكل تحدياتها ومشكلاتها، وخاصة أنه لايعطى الصورة الشاملة والحقيقية عما حدث من نمو فى شخصية المتعلم، ولذلك فإن التقويم يجب أن يكون شاملاً لكافة نواحى النمو العقلى والجسمى والصحى والنفسى وانعكاسات ذلك على الأداء الكلى للشخصية.

والتقويم فى ظل هذا المفهوم يعد عملية تربوية، حيث يتعلم الأبناء كيفية تقويم

كل مايعرض عليهم من مواقف وأحداث ومشكلات وإصدار أحكام موضوعية بشأنها.

٩- المدرسة والمجتمع المحلى :

يعد المجتمع المحلى المعمل الحقيقى الذى يجب أن تمارس فيه كل التطبيقات الخاصة بالمعارف النظرية التى تتضمنها المناهج المدرسية، ومن هنا فلاينبغى أن تعيش المدرسة بمعزل عن المجتمع المحلى، ولكن لابد أن يكون الاتصال والعمل المشترك بين المدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى من الأمور الأساسية والمتفق عليها بين جميع الأطراف، وهذا يعنى فتح الأبواب وإقامة المعابر بين المدرسة وتلك المؤسسات حتى تتاح فرص الفهم والممارسة، وترجمة كل مايتم تعلمه نظرياً إلى ممارسات عملية.

١٠- القيادة التربوية :

تعد القيادات التربوية على جميع المستويات صاحبة القرار التربوى، وبقدر ماتكون سلامة القرارات التربوية بقدر ماتكون كفاءة العملية التربوية، ولاشك أننا فى ظل الفكر الجديد الذى يضع فى اعتباره متطلبات العولمة أحوج مانكون إلى القيادات التربوية الرشيدة القادرة على الإبداع والضبط والتوجيه فى إطار من الإيمان بقيمة المهنة والالتزام بأداء الأدوار، ومن هنا فان هناك حاجة إلى تطوير النظرة إلى مدير المدرسة، فهو إن كان مسئولاً عن الكثير من النواحى التنظيمية والإدارية، إلا أنه يحمل مسئولية مهنية غاية فى الأهمية، فهو قيادة تربوية مقيمة، وبالتالى فهو مطالب بالمتابعة والتأكد من كفاءة العملية التدريسية، واستمرارية عملية التقويم، واستخدام مصادر التعلم، وغير ذلك من المسئوليات التى تؤدى إلى جودة العملية التعليمية والتربوية، وهكذا يكون نموه العلمى والمهنى والثقافى أمراً حتمياً.

دور كل مجال معرفى فى إعداد الأبناء من أجل معايشة العولمة والتفاعل معها:

وبناء على ماسبق لعلنا نستطيع أن نعرض بإيجاز لدور كل مجال أو مادة دراسية فى إطار إعداد الأبناء من أجل معايشة العولمة والتفاعل معها والمشاركة فيها:

١- لما كانت اللغة القومية جوهر حياة أى شعب وهى وعاء ثقافته، وهى التى تميزه عن غيره من شعوب الأرض، وهى أداته للتفاهم والحياة والتفاعل، لذلك لابد من رعايتها وإتقان مهاراتها لاستخدامها فى تطوير الثقافة وتهذيبها ونقلها إلى أطر ثقافية أخرى، ومن ثم فإن تربية الأبناء ليكونوا قادرين على الإبداع باللغة العربية يعد نقطة البداية، فاللغة هى وعاء الثقافة ولا قوة للثقافة بدون تمكن من مهارات اللغة القومى، وهذا يشير إلى أننا يجب أن نهتم بتعليم اللغة العربية اهتماماً حقيقياً.

٢- تعد اللغات الأجنبية نوافذ نطل من خلالها على الثقافات الأخرى، ولذلك لابد من الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية حتى يستطيع الأبناء الاطلاع على التجارب العالمية وخاصة فى مجالات العلم والتكنولوچيا، ويجب التمييز هنا بين تعليم اللغات الأجنبية والتعليم باللغات الأجنبية، فالتعليم باللغات الأجنبية يحمل مضامين ثقافية مغايرة لثقافتنا، بل ويمكن أن تحمل مفاهيم تسعى إلى تدمير الهوية الذاتية.

٣- تهدف التربية الدينية إلى دعم القيم لدى الأبناء، تلك القيم التى تعد موجهات للسلوك الرشيد، ويحتاج هذا الأمر إلى المعرفة القائمة على الفهم وإدراك العلاقات بين الدين والحياة، وبالتالى يكون الاقتناع والحماس والإيمان القوى، ولذلك لابد أن تربط مناهج التربية الدينية بين مفاهيم الدين والمعاملات اليومية بين البشر دون أن يكون ذلك سبيلاً للتعصب، ولكن لابد من توجيه الأبناء إلى التفكير والتأمل والمناقشة وإبداء الآراء والاستنتاج، وهذا يعنى أن يتم التركيز على التدين من خلال الممارسة العملية وفق تعاليم الدين السمحاء.

٤- أن التاريخ هو ذاكرة الأمم ومخزون تراثها الثقافى، ومع ذلك فإن دراسة التاريخ فى مدارسنا ليس فيها أكثر من استيعاب أطراف من أحداث التاريخ اعتماداً على السرد والتلقين والاستظهار، بينما يعد التاريخ من المواد الأساسية التى يمكن أن يتعلم الأبناء منها كيفية التفكير وإصدار الأحكام والمقارنة والتحليل والتفسير شأنها فى ذلك شأن أى مادة دراسية أخرى، ويتوقف هذا الأمر على كفايات تدريسها، ومن أهم تلك الكفايات أن يؤكد المعلم دائماً على نسبية الحقيقة فى مقابل الحقيقة المطلقة.

٥- إن التربية الوطنية مادة دراسية معنية بأمر تربية الأبناء فى إطار المواطنة الصالحة فكراً ووجداناً وسلوكاً. ومن ثم فإن تعليم بعض المفاهيم أو المعارف عن الحقوق والواجبات والأدوار والمسئوليات تجاه الوطن والمواطنين لايعد كافياً، ولايمكن أن نتصور أن تعليم هذه الأمور ينتقل بشكل تلقائى إلى الوجدان والسلوك، ومن هنا فإن تربية الفرد من خلال هذا المنظور يجب أن تسعى إلى تربية الفرد ليكون مواطناً عالمياً، بمعنى أن يكون مثقفاً وواعياً بمعنى الوطن والمواطن، ويرتبط بهذا الأمر الشعور بالمسئولية، والتربية الوطنية فى هذا الإطار لابد أن تعنى بتكوين المفاهيم والقيم والمهارات المناسبة للتعامل مع دول العالم ومايصدر عنها من أفكار بعقل مفتوح.

٦- تنظر الدول جميعاً إلى العلوم والرياضيات باعتبارهما من علوم المستقبل التى تحمل الدور الأكبر فى تزايد تراكمات العلم والمعرفة، ولذلك فمن الضرورة بمكان العناية بمناهج هاتين المادتين لتأهيل الأبناء لمعايشة المستقبل والإضافة إلى تراكمات العلم والمعرفة، وهذا الفكر يعنى أن مناهجنا لابد أن تكون على درجة عالية من الحساسية لكل مستحدث وجديد فى هذين المجالين، وأن نعلم الأبناء المعارف والمفاهيم الجديدة، وكذا مايرتبط به من

مهارات أساسية، وهذا يحتاج عادة إلى العديد من مصادر المعرفة، وفى إطار هذا الفكر لابد من الاهتمام بالتربية العلمية الحقيقية للأبناء سواء من خلال العلوم والرياضيات أو من خلال المواد الدراسية الأخرى.

٧- أصبحت الحاسبات إلاليكترونية تحتل مكانة مميزة فى كافة المجالات لدرجة أنها أصبحت الوسيط الرئيسى للتعامل مع كافة المتغيرات العالمية والتنبؤ بكل ما يمكن أن يحدث مستقبلا، وتعد التربية من المجالات التى دخلت إليها علوم الحاسبات، وبالتالى أصبحت الحاسبات مصدراً يلجأ إليه كل راغب فى التعلم والاستزادة مع المعرفة فى أى من المجالات المعرفية المختلفة، ويشير الواقع إلى أن مايعرض على شاشات الحاسبات يتطور بشكل مذهل مما جعل المادة العلمية التى تضمها المناهج مجرد أساسيات من المفترض فيها أن تعد الفرد للتعامل مع مصادر المعرفة العديدة، ويحتاج التعامل مع الحاسبات إلى العديد من المهارات والقيم والأخلاقيات الحاكمة التى تساعد الفرد على الضبط الذاتى.

٨- يعد الفن بمختلف أشكاله وسيلة من وسائل تعبير المجتمع عن ذاته، عن تاريخه وحاضره، وتطلعاته المستقبلية، وبالتالى فإن الفن لغة يمكن من خلال إتقانها أن نفهم ماذا يجرى فى العالم، وما التيارات والتفاعلات السائدة، وما مواضع الاتفاق ومواضع الاختلاف بين مختلف ثقافات العالم.

إن الأبناء إذا كانوا فى حاجة إلى تعلم لغة أجنبية على الأقل للإطلال من خلالها على الثقافات الأخرى، فهم أيضاً فى حاجة إلى فهم فنون الدول الأخرى، فهي نوافذ يطلون من خلالها على مكونات أساسية من مكونات العديد من ثقافات العالم، ولاشك أن تحقيق حد أدنى من الفهم للعالم هو بدايات للحوار الهادىء والتفاهم العالمى والتسامح وحل المشكلات التى أعتاد الإنسان على محاولة حلها عن طريق الحروب فى ميادين القتال وعن طريق الصراعات السياسية والاقتصادية.

٩- يحتاج الأبناء إلى معرفة كل مايدور حولهم من أحداث وصراعات ومشكلات، وكذلك معرفة كل المبتكرات التى يصل إليها العقل البشرى فى كافة أنحاء العالم بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الهوية الثقافية أو الموقع الجغرافى، وبالتالى فإن التفتح الذهنى والعين الناقدة والأذن الواعية تعد مطلبا ضرورياً فى هذا العصر، وبالتالى فإن مناهجنا لابد أن تشتمل على كل ماينمى الميول ويكسب الاتجاهات الموجبة نحو الدراسة المستمرة والاطلاع الخارجى، والنقد وإبداء الرأى والتحليل والمقارنة بين رصيده الثقافى وكل جديد يطلع عليه، وهذا الأمر يتطلب توافر مكتبات ثرية يجد فيها الأبناء كل مايشعرون بالحاجة إلى دراسته، والمكتبة فى هذا الاطار هى أقرب ماتكون إلى مراكز مصادر التعلم بحيث تضم مواداً تعليمية عديدة ومتنوعة تثير الاهتمامات وتشحذ الفكر وترفع مستوى الدافعية لمزيد من التعلم.

١٠- لايزال المعلم هو حجر الزاوية فى العملية التربوية على الرغم من كل ماطرأ من مستحدثات التكنولوجيا، وهذا الأمر يشير إلى أن هناك حاجة ماسة إلى مراجعة مضامين المقررات الدراسية التى تقدم للطالب المعلم فى كليات التربية وكذلك برامج التدريب فى أثناء الخدمة، والأمر الجدير بالرعاية هنا هو النظر فى عدد سنوات الإعداد بحيث تصبح خمس سنوات من أجل المزيد من الإثراء ورفع مستويات الأداء المهنى ليكون عند مستوى مواجهة العصر بكل تحدياته ومشكلاته.

١١- تعد المكتبات المدرسية الآن بكل ماتشمله من مصادر التعلم من أهم مقومات العمل المدرسى، والأمر المؤكد هنا هو أن عملية تنفيذ المناهج إذا كانت تحتاج إلى طرق وأساليب جديدة، فإن السبيل إلى ذلك هو وجود مصادر تعلم عديدة ومتنوعة ومناسبة للمعلم والمتعلم، والمكتبة بذلك ليست مجرد مكان لحفظ الكتب والدوريات ولكنها مكتبة بالمعنى الشامل، أى أنها

لابد أن تشتمل على مختلف أشكال المواد التعليمية، ولاشك أن مانمتلكه وزارة التربية والتعليم من تلك المواد يعد علامة مميزة يمكن توظيفه فى عملية تنفيذ المناهج.

١٢- أن مصر تمتلك خبرات غنية وعميقة، وهى قادرة على تطوير العملية التعليمية بكل جوانبها فى إطار من احترام الهوية الثقافية الذاتية، ومن هنا فإن تلك الخبرات يجب أن تتولى هذا الأمر دون خوف أو تردد، وهذا يعنى ألا يسمح للخبراء الأجانب للتدخل فى وضع السياسات التعليمية أو الأهداف، أو تحديد المضامين، ولكن يمكن الاستعانة به فى الجانب الفنى فى الإخراج والطباعة وغير ذلك من العمليات التى لاتمس المسائل الجوهرية المتعلقة ببناء الإنسان المصرى.

١٣- أصبحت الديموقراطية اتجاهاً عاماً يسود العالم، ولذلك لابد أن تحرص عملية التربية والتعليم على نقل هذا الفكر من مستوى النظرية إلى مستوى الممارسة والسلوك، وتعد المدرسة والبيئة المحلية هى المعمل الحقيقى لممارسة الديموقراطية، وهكذا تصبح التربية السياسية والتنمية الاجتماعية من أكثر الأهداف أهمية والتى يجب أن تتبناها سياستنا التعليمية وأن يكون الاهتمام بها فى آليات التنفيذ مخططاً مقصوداً.

١٤- العلاقة بين التعليم والإعلام علاقة تكاملية، بمعنى أن الإعلام بمختلف وسائطه يجب أن يكون أداة فاعلة فى إثراء عملية تربية الأبناء وتعليمهم، وإذا كان هذاالأمر ضرورياً فيجب أن يحدث التنسيق والتخطيط المشترك فكراً وسلوكاً بين الجانبين، والأمر الهام هنا أن الجميع لابد أن يتعلم لغة واحدة وأن يتعامل مع الأبناء من خلال مسارات متفق عليها وفق معايير مستمرة من ثقافتنا وهويتنا الذاتية.

١٥- لابد من تناول موضوع التقويم بشكل علمى بحيث يعطى صورة حقيقية

لكل فرد، وخاصة فيما يتعلق بالمستويات والميول والاتجاهات والقيم والمهارات، وهذا يعنى أن أسلوب التقويم الحالى يتضمن العديد من السلبيات ونواحى القصور التى تعنى فى النهاية فقدان الفرد للثقة للعملية التربوية والتعليمية التى تتم داخل جدران المدرسة.

وبعد فإن العولمة تيارها شديد بحيث أنه سيغطى العالم كله، بل وسيقضى على الثقافات الضعيفة، وبالتالى فنحن مطالبون بأن نعد الأبناء للمشاركة الفعالة فى تيار العولمة فكراً وسلوكاً شريطة أن نقدر ذاتنا تقديراً موضوعياً، وأن نتعامل مع هذا التيار ومع الدول التى تتبنى هذا الفكر بعقول مفتوحة وإيمان قوى بأن ثقافتنا أثرت عبر الأجيال فى ثقافات عديدة حتى أنها غزت ثقافات الدول التى جاءت بجيوشها لتحتل بلادنا، كما أن هناك ثقافات طوتها صفحات التاريخ وبقيت ثقافتنا قوية لتثرى ثقافات أخرى، كما أنها أخذت من هذه الثقافات دون خوف أو تردد لتضيف روافد ودماءً جديدة إلى عروقها ولتبقى زاهية عبر الأجيال.